



خمس سنوات من التأثير الجماعي
التفكير في ما حققناه في ظل

رؤية 2025



الملخص التفذي

يقدم هذا التقرير لمحةً عن عمل شبكة أنشر ما تدفع العالمية وإنجازاتها خلال تنفيذ استراتيجية رؤية. الخاصة بنا. نأمل أن يتمكن أعضاءنا وشركاؤنا وممولونا، من خلال هذا التقرير، من الاطلاع بشكل مفيد على التطور الذي أحرزناه على مستوى نتائجنا الاستراتيجية الخمس، وعلى أفكار نستطيع البناء عليها فيما نعد إلى صياغة استراتيجيتنا العالمية المقبلة.

تعزير الإفصاح



فيفضل جهودنا، وصل اليوم
عدد البلدان التي وضعت
سياسات للنشر الإلزامي إلى

33
بلداً.

بها على مستوى الكشف عن ملكية الانتفاع لبعض المشاريع الاستخراجية، في خطوة مهمة تمنع الأشخاص ذوي الروابط السياسية من تأمين حصص في هذه المشاريع. غير أن القرار الذي أصدرته مؤخراً محكمة العدل الأوروبية بأن سجلات ملكية الانتفاع تشكل انتهاكاً لحقوق الأفراد في الخصوصية لهو تذكير صارخ بأننا لا نزال بعيدين كل البعد عن خط النهاية في معركتنا هذه.

يبقى الإفصاح العام عن المعلومات ذات الصلة بالنسبة إلى المواطنين والمجتمعات رادعاً قوياً أمام سوء الإدارة والفساد والاستغلال في قطاع الصناعات الاستخراجية. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، حقّقنا قفزة نوعية في مسألة الإفصاح عن العقود، وذلك من خلال حملة الإفصاح عن الصفقات الخاصة بنا #DiscloseTheDeal. فيفضل جهودنا، وصل اليوم عدد البلدان التي وضعت سياسات للنشر الإلزامي إلى 33 بلداً. واستجابةً للدعوات المطالبة بالحصول على معلومات ذات صلة بالنسبة إلى المجتمعات، قمنا بمضافرة الجهود بغية ضمان الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية، وعن استحقاقات المجتمعات في ظل أنظمة تقاسم المنافع. أمّا في التكيف مع حالة الطوارئ المناخية، فقد تمّ الإفصاح عن المخاطر المناخية، وهذا تطوّر بارز من شأنه المساعدة في رصد ما إذا كانت الحكومات والشركات تلتزم باستثمارات محفوفة بالمخاطر في قطاع النفط والغاز قد لا تؤتي بثمارها أبداً. كما وأننا حقّقنا مكاسب لا يُستهان

استخدام المعلومات في المجال العام



تمكنا من تتبع

42

حالة لاستخدام البيانات بين الأعضاء

والمجتمعات في فترة

2023-2022

فقط عندما تكون الحريات الأساسية محمّية والحكومات متقبّلة لآراء الجمهور ومدخلاته. وحيثما تعذّر ذلك، تعرّض أعضاء أنشُر ما تدفع للأعمال الانتقامية والتهديدات ردًا على المناصرة السليمة. وفي حين تنامت ثقفتنا وإمكانيتنا على توقع تهديدات الفضاء المدني والردّ عليها، بما يضمّ الاستعانة بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) كأداة ضغط، إلا أن تآكل الفضاء المدني المتواصل يُضعف قدرتنا على تأدية عملنا من دون خوف، ويؤثّر سلبيًا على قدرتنا على تحقيق التغيير الاجتماعي الإيجابي.

تمثّل أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية لرؤية 2025 باستخدام الإفصاحات العامّة المُتاحة حديثًا من أجل صياغة المطالب القائمة على الأدلّة. وفي التقييم الأخير الذي أجريناه، أفاد 91% من المنسّقين الوطنيين في أنشُر ما تدفع أنهم يركّزون على مجال العمل هذا. إلى ذلك، تمكنا من تتبّع 42 حالة لاستخدام البيانات بين الأعضاء والمجتمعات في فترة 2023-2022. وتُظهر هذه الحالات أن أعضاء أنشُر ما تدفع استخدموا مجموعة متنوّعة من مصادر المعلومات للكشف عن تسرّب الإيرادات أو لإيجاد أدلّة على التهرّب الضريبي العالمي. وفي هذا الإطار، ساهمت المناصرة المبنية على الأدلّة في إحداث تغييرات في الأنظمة المالية، وإعادة التفاوض على العقود غير المؤاتية، ما سيُضيف إيرادات كبيرة إلى خزائن الدولة للاستثمار في الخدمات العامّة. وقد أجرى بعض أعضاء أنشُر ما تدفع تحليلًا مستندًا إلى البيانات مع المجتمعات، كي تتمكن هذه الأخيرة من التوصل إلى فهم أفضل لكيفية استخدام نظم الإفصاح الموسّعة بما يحمي مصالحها. نرى في هذه الخطوة إنجازًا مهمًا، ولا سيّما على خلفيّة [استعراض](#) منتصف المدة لاستراتيجيتنا في العام 2022، الذي أشار إلى الحاجة للمزيد من التركيز من أجل إحراز التقدّم في هذا المجال. لكن أتضح أيضًا من عملنا أنّ المناصرة القائمة على الأدلّة تنجح

المناصرة عبر الوطنية



وتجدر الإشارة إلى أن ثلثي

ائتلافات أنشُر ما تدفع شاركت،

اعتبارًا من العام 2023، في

عملية التخطيط المشترك للمسائل

المنوطة بالمناخ.

بالمناخ، على غرار "معادن التحوّل" و"التخلّص التدريجي المنصف من الوقود الأحفوري"، وذلك قبل وقت طويل من انكبابها على العمل على مواضيع أخرى. وما هذا التركيز إلا انعكاس لأهمية العدالة ولأبي مدى باتت قوة دفع في عملنا الجماعي.

إن العمل معًا عبر الحدود يسمح لأعضاء أنشُر ما تدفع بالاستفادة، كل من نقاط قوّته، وتنظيم الصفوف بأكثر التوليفات تأثيرًا، بدءًا بالتعاون الإقليمي، إلى التعاون عبر الإقليمي والثنائي. فبإمكاننا أن نوثّر على العمليات العالمية إلى المحلية ونربط في ما بينها من جهة، مع في الوقت عينه، ممارسة الضغط خارجيًا حتّى في ظلّ كمّ أفواه المجتمع المدني. وفي عملنا على العدالة في التحوّل الطاقوي، فكّرنا معًا ورسّخنا [مواقفنا](#) إزاء التحوّل الطاقوي؛ هذه المواقف التي استرشدنا بها في مناصرتنا تجاه مجموعة الدول السبع (G7)، ومؤتمر الأطراف (COPs)، والعمليات العالمية والوطنية الأخرى. وقد أسفرت هذه الجهود عن نشأة ائتلافات إقليمية وعبر إقليمية تضمّ أعضاء من أنشُر ما تدفع، إلى جانب شركاء خارجيين نشطين في مجال المناخ، للمطالبة بتحوّل طاقوي عادل نحو اقتصاد منخفض الكربون. وتجدر الإشارة إلى أن ثلثي ائتلافات أنشُر ما تدفع شاركت، اعتبارًا من العام 2023، في عملية التخطيط المشترك للمسائل المنوطة



من العام 2020 حتى 2024

أعضاء أنشر ما تدفع استثماروا بشكل استثنائي
في مجال العمل هذا طوال مدة رؤية 2025

المصلحة المتعددين التابعة لمبادرة الشفافية في الصناعات
الاستخراجية (EITI)، بالإضافة إلى زيادة المخصصات
لمؤسسات النساء ولتعليم الفتيات.

وشهدت رؤية 2025 أيضًا تركيزًا قويًا على تصميم آليات
شاملة وسخية لتقاسم المنافع، وعمليات إعداد ميزانيات
سريعة الاستجابة، وتصميم وتنفيذ صناديق تعدين تُخصّص
حصة من إيرادات الموارد للمجتمعات المتضررة. وقد
قام عدد من أعضاء أنشر ما تدفع بتيسير إنشاء مجموعات
محلية لأصحاب المصلحة المتعددين، أتاحت للمجتمعات
إمكانية غير مسبقة للوصول إلى الحكومات والشركات
ووسيلة مستدامة للتعبير عن مخاوفها والسعي إلى التعويض
عن الضرر.

شكل دعم وحماية المجتمعات والنساء والمجموعات الأخرى
المُسْتَبَعَدَة حجر الأساس في رؤية 2025. وقد تبين،
بالأدلة والوثائق، أن لقطاع الصناعات الاستخراجية دورًا
كبيرًا في تقويض حقوق المرأة. وعلى نحو مماثل، يفرض
استخراج الموارد تكاليف باهظة على المجتمعات المحلية،
التي تشهد بأمر العين على تعرض أراضيها وبيئتها الطبيعية
للتدمير، من دون حصولها على التعويضات المناسبة. وقد
أظهرت مراجعتنا للبيانات الداخلية من العام 2020 حتى
2024 أن أعضاء أنشر ما تدفع استثماروا بشكل استثنائي
في مجال العمل هذا طوال مدة رؤية 2025، إذ يقوم
43 ائتلافًا مختلفًا من كل المناطق بتنظيم أنشطة وتنفيذ
مشاريع ترمي إلى تعزيز مشاركة المجموعات المهمشة.
ومع شركائنا في فريق العمل المعني "بالعدل بين الجنسين
والصناعات الاستخراجية"، عمدنا إلى إعداد أجندة نسوية
لحوكمة الموارد الطبيعية. كما قمنا أيضًا بتصنيف كيف
أن بإمكان مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
(EITI) أن ترتقي بحقوق المرأة، وحددنا الإصلاحات التي
من شأنها تحسين قدرة المرأة على صنع القرارات المتصلة
بتخصيص إيرادات الصناعات الاستخراجية واستخدامها.
أمّا على المستوى القطري، فقد أدت هذه الجهود، من
بين أمور أخرى، إلى رفع القيود المفروضة على
توظيف النساء، وزيادة المشاركة في مجموعات أصحاب

بناء حراك شامل ومتنوع وقائم على التعلّم



42%

من أعضاء أنشر ما تدفع كافة هم من المنظمات التي تمثّل
النساء والشباب ومنظمات الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي
الإعاقة.

ومن بين الأمور التي قمنا بها، اخترنا أنصارًا وطنيين
للمساواة بين الجنسين سيحرصون على تعزيز وضمان إيفاننا
بالتزاماتنا في مجال المساواة بين الجنسين.

لا يمكن لأنشر ما تدفع أن يخدم فعليًا احتياجات المجموعات
المُسْتَبَعَدَة إلا إن شملنا هذه المجموعات في عضويتنا
وقراراتنا. وقد أظهرت أحدث بياناتنا أن 42% من أعضاء
أنشر ما تدفع كافة هم من المنظمات التي تمثّل النساء
والشباب ومنظمات الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي
الإعاقة. وقد بذلنا جهودًا منهجية لتعزيز تمثيل مشاركة
المرأة في الهيئات الناظمة العالمية لأنشر ما تدفع، وحقّقنا
التكافؤ الكامل. ومنذ العام 2022، اعتمدنا سياسة جنسانية
و خطة عمل للمساواة بين الجنسين على مستوى الحراك من
شأنهما أن يدعم إحرار المزيد من التطور في هذا المجال،
علمًا أن 39% فقط من أعضاء الهيئات الناظمة للانتلافات
الوطنية و 20% من منسقي الانتلافات الوطنية هم من النساء.

التأثير، وهي كلها وسائل سمحت للأعضاء بالبقاء على اتصال وترابط أثناء جائحة كوفيد-19. وأخيراً، طوال هذه الاستراتيجية، تمكنا من مدّ الجسور وبناء الشراكات مع فاعلين في حركات تُعنى بالمناخ والجنس والميزانية وحقوق الإنسان. وقد أسهمت هذه الروابط والعلاقات في إعلاء صوتنا، وسهّلت عملية التفكير المُشتركة وفتحت مجالات جديدة للعمل والتأثير المُشتركين.

خلال رؤية 2025، طوّر أنشر ما تدفع ثقافة قوية عنوانها التشارك والتعلم. وفي العام 2024، أفاد 82% من الائتلافات عن تعلم أفضل وصياغة أفضل للتأثير المُحقّق في العمل، في حين أشار 73% أنهم تعلموا من ائتلافات أخرى في 2024، مقارنة مع 67% في بداية استراتيجيتنا. وبالمثل، 70% من الائتلافات فعلت شيئاً جديداً أو بشكل مختلف، نتيجة لهذا التعلم، مقابل 46% في بداية الاستراتيجية. وقد حقّقنا ذلك بفضل الندوات عبر الإنترنت والبحوث والفيديوهات وأدوات التدريب الرقمية وقصص

المضي قدماً



أما الأزمة المناخية،
فتتطلب استجابات
سريعة من قطاعات النفط والغاز والتعدين،
ومن الحكومات التي تنوي استغلال هذه الموارد
وإستخدامها، إن ما أردنا فعلياً درء كارثة الاحترار
العالمي عنّا.

لانعدام المساواة والظلم من خلال المناداة والمطالبة، ليس فقط بالتحول الطاقوي، لا بل أيضاً بتغيير وتحول في أنظمة الطاقة وفي هياكل القوة العالمية التي تدعمها. فإن حوكمة قطاع الصناعات الاستخراجية ومساءلته على مدى العقود القادمين، يكتسبان أهمية محورية بالنسبة إلى مسائل العدالة والإنصاف، ولا بدّ لاستراتيجيتنا العالمية المقبلة أن تُبلور استجابتها على هذا الأساس.

على الرغم من هذه الإنجازات، من الضروري أن نواصل عملنا بخطى ثابتة وسريعة. فالأنظمة الاستبدادية تتنامى، ومعها يتعاظم الخطر المستمر المتمثل بانعدام الشفافية ونفسي الفساد وتقويض السلطة لصالح القلة. أما الأزمة المناخية، فتتطلب استجابات سريعة من قطاعات النفط والغاز والتعدين، ومن الحكومات التي تنوي استغلال هذه الموارد واستخدامها، إن ما أردنا فعلياً درء كارثة الاحترار العالمي عنّا. غير أن الحلول لا يجوز أن تأتي على حساب العدالة للمجتمعات، ولا سيما تلك التي تعتمد على إيرادات النفط والغاز، أو التي ستتحمل العبء الأكبر من الآثار المترتبة على ازدياد التعدين من أجل الحصول على معادن التحول اللازمة لتشغيل تقنيات الطاقات المتجددة. وفي هذا الإطار، بيّنت رؤية 2025 أننا نستطيع وضع المعلومات ذات الصلة في المجال العام، ولكننا أيضاً قادرون على استخدام هذه المعلومات لتحقيق تأثير ملحوظ. وللاستمرار بذلك، من الضروري مضافة الجهود لمواجهة الآثار الضارة الناجمة عن الأنظمة الاستبدادية وتقلص الفضاء المدني، والتي تقضي على كل فرص التأثير والإصلاح المرتكز على الناس. وهنا، بإمكان أنشر ما تدفع التصدي



info@pwyp.org

[@PWYPtweets](https://twitter.com/PWYPtweets)

www.facebook.com/PublishWhatYouPay

www.pwyp.org

Publish What You Pay is a registered charity (Registered Charity Number 1170959)
and a registered company in England and Wales (No. 9533183).